بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير الطبعة الثانية :

كان الاقبال الكبير والقبول الحسن للطبعة الأولى من هذا الكتاب تحية واضحة لجهدى المتواضع وإشارة تشجيع بالاستمرار فى متابعة تجربة المجلس . ولذلك شعرت بعد مضى ما يقرب من خمس سنوات على ظهورها بضرورة إصدار هذه الطبعة لتواكب مسيرة هذه التجربة وتستكمل بعض ما تم خلال هذه الفترة . فقد وقعت خلال هذه الفترة أحداث وتطورات لا يمكن إغفالها وهي — ضمن أمور أخرى — ألحت بصدور الطبعة الجديدة .

وأهم هذه التطورات أربعة وهى تبلور جوانب التكامل والتنسيق بين دول الخليج ، ونشوء العلاقات الدبلوماسية السوفيتية عام ١٩٨٥ م مع عمان والإمارات ، وتطور الحوار السوفيتى الصامت حيناً والظاهر حيناً آخر مع كل من السعودية والبحرين ، فضلا عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية والإمارات عام ١٩٨٤ م . ومن أهم هذه التطورات أيضا استمرار وتشعب آثار الحرب العراقية الإيرانية ، والنزاع القطرى البحرينى الذى تم الإسراع باحتوائه ، مقابل التطور الإيجابى للعلاقات بين عمان واليمن الجنوبى .

وفى هذه الطبعة تم إعادة النظر فى كافة أجزاء الكتاب تقريبا بالإضافة والحذف والتنظيم ، ففى الفصل الأول (المبحث الثالث) استكملنا ردود

فعل قيام المجلس وخاصة موقف العملاقين ، وفى الفصل الثالث حول (تحديات الأمن) فى الخليج أعدنا قراءة المبحث الثالث حول أبعاد نظرية الأمن فى المنظور العربى الخليجى على ضوء تفاقم الصراع العراق الإيرانى وتزايد الوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج . وكذلك حدثنا قدر المستطاع البيانات والاحصاءات خاصة فى الفصل الرابع مع تقييم مبدئى لفاعلية التجربة على التبادل التجارى .

أما الفصل الخامس فقد أضفنا إليه بعض ما اقتضته الظروف وأهمها إضافة هيئة المواصفات والمقاييس لأجهزة المجلس مع بيان موجز عنها وفق نظامها الأساسى ، ثم ألحقنا بمباحثه الأربعة مبحثاً خامساً يعالج نظام الحصانات والامتيازات الخاص بالمجلس وفق الاتفاقية التى بدأ نفاذها فى ١١-٢-١٩٨٥ م .

وأما الفصل السادس حول العلاقات الدولية فى إطار المجلس فقد تابعنا فيه بعض التطورات الهامة مثل العلاقات السوفيتية والصينية مع بعض دول المجلس والعلاقات بين قطر والبحرين وبين عمان واليمن الجنوبى ، كما شهدت هذه العلاقات الدولية تحولا من كونها تجرى تماما فى إطار المجلس إلى كونها ، فى جزء منها على الأقل علاقات للمجلس كلما اتسعت مساحة التنسيق وتوحيد المواقف ، وصار المجلس يعبر بصدد بعض القضايا عن موقف الأعضاء جميعا . وقد قدمنا فى هذا الصدد ما اتسع له المقام فى هذه الطبعة ولكننا رأينا أن نعالج عددا كبيرا من القضايا بشكل مفصل فى كتاب آخر يصدر قريبا بعون الله حول مجلس التعاون والنظام الدولى الراهن ، حتى يكتمل به جزء هام من دراستنا المتصلة عن المجلس .

وأخيرا أعدنا النظر فى قسم الوثائق فاستغنينا فى هذه المرحلة عن سجل القرارات التى حرصت الطبعة الأولى عليها للتعريف بعمل المجلس

فلم يعد القارىء بحاجة إليها بعد أن تدفقت مطبوعات الأمانة العامة للمجلس ضمن نشاطاتها الإعلامية المتشعبة والتى استفدنا منها كثيرا طوال هذه السنوات فى متابعة أعمال المجلس. ولذلك اكتفينا بالوثائق الأساسية واستكملنا بعضها ونشرنا للمرة الأولى اتفاقية الحصانات والامتيازات الخاصة بالمجلس ونأمل أن نضمن الطبعة التالية المزيد من الوثائق الجديدة .

وأرجو أن تسد هذه الطبعة بعضا من الفراغ الكبير فى المكتبة العربية ، وأن تكون عونا للدارسين والمتابعين لأوضاع الخليج .

عبد الله الأشعل

القاهرة يناير ١٩٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

المراقب لموجة الحرب الباردة التى جاءت إلى مياه الخليج الهادئة طوال السبعينات واشتدت منذ الاحتلال السوفيتى لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ ، والمدقق فيما يدور فى الخليج وعواصمه عندئذ ، لم يكن بحاجة إلى قدرة كبيرة على التنبؤ بأن شيئاً ما يوشك أن يظهر فى المنطقة ، وتأكد ذلك إبان إنعقاد القمة الإسلامية بالطائف فى يناير ١٩٨١ م ، بحيث كان اجتماع وزراء خارجية دول الخليج فى الرياض فى ٤ فبراير ١٩٨١ بمثابة الإعلان الرسمى عن الفكرة التى تبلورت فى الطائف ، والتى اتخذت ملامحها النهائية فى أبو ظبى فى ٢٥ مايو ١٩٨١ ، فى صورة مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

ولقد سبق لى أن عاصرت ميلاد مشروع اتحاد الإمارات العربية فى فبراير ١٩٦٨ ، وتابعت المشروع وهو يهبط على أرض الواقع ، وأشفقت عليه من العقبات التى حالت دون ترجمته إلى واقع ملموس ، وكنت يومها أبحث عن موضوع للماجستير . فاخترت دراسة المشروع ، وسرت معه ، وكلى أمل أن أكون أول من يكتب شهادة ميلاد فى رسالة جامعية . ولم يكن يعنينى أن يطول انتظارى للحظة الميلاد رغم مخاطر دراسة مشروع يتبلور ، وضياع وقتى فى الانتظار . ولكننى أنهيت

الرسالة بعد تأكدى من فشل المشروع نهائيا ، باستقلال البحرين وقطر وقيام دولة الإمارات العربية فى ديسمبر ١٩٧١ . وحتى قدمت الرسالة للمناقشة فى أبريل ١٩٧٢ كان الأمل يراودنى فى أن تدب الروح من جديد فى أوصال المشروع ، لولا أن هذه التطورات التى تمت طوال ١٩٧١ — ومنذ فشل آخر اجتماع للمجلس الأعلى لاتحادات الإمارات العربية فى أكتوبر ١٩٧٠ — قد أقنعتنى بأن المشروع قد دخل تاريخ الخليج المعاصر .

ولكن انتهاء المشروع على النحو السابق لم يكن يعنى ضياع الأمل فى الوحدة فى الخليج فى فرصة لاحقة ، فقد انفرط عقد الإمارات على وعد باللقاء . ورغم انصرافى فى الدكتوراه إلى غير الخليج من موضوعات ، فقد كان قلبى على نبض أحداثه ، لذلك أحسست — بخبرتى السابقة — أن مرحلة المخاض لنبت وحدوى جديد قد بدأت بشكل جدى — بعد مراحل الحمل الكاذب طوال السبعينات — منذ زيارة الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودى للكويت فى نوفمبر ١٩٨٠ ، ورحت أنتظر الوليد بخليط من مشاعر الأمل والرجاء . وقد هممت عدة مرات أن أسجل التجربة ، فلم أستطع مغالبة رغبتى القديمة فى أن أستقبل الذكرى الثانية لقيام المجلس — التى تحل يوم ٢٥ مايو ١٩٨٣ — بهذه الدراسة الموجزة على وعد بأن أواليها بالإضافة والأحكام ما بقيت مسيرة المجلس بعون الله . وقد وقع وزراء خارجية كل من السعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة الإعلان السياسى لقيام المجلس فى الرياض فى ٤ فبراير ١٩٨١ ، ثم وقع زعماء الدول الست فى أبو ظبى فى ٢٥ مايو ١٩٨١ على النظام الأساسى للمجلس .

وتشكل أقاليم الدول الست الأعضاء مساحة متصلة بمحاذاة الساحل العربى من الخليج . وتبلغ مساحة هذه الأقاليم حوالى ٢,٥٦٣,٢١٢ كم٢ ، يسكنها حوالى ١٦ مليون نسمة (إحصاء ١٩٨٥) ومجموع القوى العاملة بدول المجلس يزيد قليلا على مليونى نسمة[١] . وتبلغ نسبة سكان المملكة إلى بقية سكان الأعضاء حوالى ٧٠ ٪ من مساحة إجمالى السكان وبها حوالى ٧٥ ٪ من القوى العاملة فى تلك الدول . أما الكويت فسكانها ١٠,٩ ٪ من المجموع ، ومساحتها ٠,٧ ٪ منها ، ونسبة القوى العاملة بها إلى المجموع ٩,٣ ٪ . ويمثل سكان البحرين ٣ ٪ من إجمالى سكان المجلس ، والقوى العاملة بها ١,٨ ٪ من حجم القوى العاملة بدول المجلس ، ويمثل سكان قطر ١,٨ ٪ من الاجمالى ومساحتها ٤ ٪ من المساحة الاجمالية ، والقوى العاملة فيها ٢,٦ ٪ . وأما سكان عمان فيمثلون ٧,٥ ٪ من سكان المجلس ، ومساحتها ٨,٦ ٪ من المساحة الكلية والقوى العاملة ٧,٤ ٪ من مجموع القوى العاملة بدول المجلس ، ونسبة سكان الإمارات إلى إجمالى سكان المجلس ٧,٨ ٪ ومساحتها ٣,٤ ٪ من المساحة الكلية والقوى العاملة فيها ٨,٧ ٪ من إجمالى القوى العاملة بدول المجلس .

وتبلغ مساحة الأراضى الزراعية بدول المجلس مجتمعة ١٠٠٧,٥ ألف هكتار . بالسعودية منها ٨٠,٣٪ ، تليها الكويت ١٣,٦٪ ثم عمان ٣,٦٪ ،

---

(١) توضيح إحصاءات الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى بالكويت عام ١٩٨٤ أن إجمالى سكان المجلس ١٤,٣ مليوناً وحجم القوى العاملة حوالى أربعة ملايين والراجح أنها تشير للعمالة الأجنبية فى تلك الدول .

أنظر : مجلس التعاون عدد يناير ١٩٨٦ ص ٢٩٩ أما إحصاءات مجلس التعاون عن نوفمبر ١٩٨٥ فتظهر أن العمالة الأجنبية عام ١٩٨٥ بلغت وحدها أربعة ملايين مقابل مليونين تقريباً وهذا يتفق مع تقديرات مصادرنا الموضحة فى المتن . نفس المرجع ص ٢٩٨

ثم الإمارات العربية ١,٩٪ ، فالبحرين ٠,٤٪ وأخيرا قطر ٠,٢٪ أما الأراضى القابلة للزراعة فتبلغ ٢٩٦٧,٦ ألف هكتار ، تتصدرها السعودية ٩٧٪ من هذا الرقم ، فعمان ١,٢٪ ، أما باقى الأعضاء مجتمعين فنسبتهم ١,٨٪ فقط .

وبدول مجلس التعاون حوالى نصف الاحتياطى العالمى من البترول ، وتسهم بمعظم الكميات المطروحة فى سوق البترول العالمى . وتمثل الدخول النفطية أكثر من ٩٠٪ فى المتوسط من إجمالى الصادرات بالدول الست . ولكن النسبة تتفاوت بين ٨٩٪ فى الإمارات العربية ، ٩٩,٦٪ فى السعودية . كما أن الدول الست تمثل سوقا هاما للسلع المستوردة ، حيث بلغت قيمة وارداتها عام ١٩٨٠ حوالى ٥٠ بليون دولار ، منها ٤٢٪ فى المتوسط سلع رأسمالية ، و ٣٤٪ سلع مصنعة ، و ١٢,٧٪ سلع غذائية . وتحقق هذه الدول فوائض عالية فى موازين مدفوعاتها ، حيث بلغت قيمة صادراتها عام ١٩٨٠ حوالى ١٤٧ بليون دولار. وتسهم هذه الدول الست — بفوائضها البترولية الضخمة — فى شبكة هائلة من برامج المساعدات والقروض والمعونات لدول العالم الثالث ، خصوصا فى الدول العربية والأفريقية ، من خلال صناديقها المالية والتنموية ، فضلا عما لأرصدتها من أثر هائل على سوق المال والنظام النقدى والاقتصادى العالمى .

« منهج البحث » :

لا شك أن أهمية أية دراسة عن مجلس التعاون تقاس بمدى نجاحها فى تقديم رؤية موضوعية له تعين القائمين عليه . وحداثة التجربة وقصرها وتحركها قد تكون قيدا على تقييمها بشكل دقيق بحيث لا يمكن لمنصف أن يقول كلمته الأخيرة حول « تجربة » لا تزال فى طور الاكتمال . ولذلك حددت لهذه الدراسة هدفا معينا هو رصد ما تم فى مسيرة التجربة ، ووضعها فى إطار التاريخ العام لتجارب الوحدة فى الخليج ، وفى إطار الخريطة السياسية الحالية للمنطقة ، فضلا عن درستها فى ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية والعلاقات الدولية .

ولذلك قسمت الدراسة إلى فصول ستة ، تابعت فى أولها مولد الفكرة وتبلورها وظروف قيام المجلس وصدى قيامه إقليميا وعربيا وعالمياً ، ثم قدمت فى الفصل الثانى دراسة تحليلية مقارنة لمجلس التعاون ، وتجارب الوحدة السابقة عليه فى الخليج .

وعقدت فصلا ثالثا لاستكمال الإطار السياسى لنشأة المجلس الذى بدأته فى الفصل الأول . فناقشت — ببعض التفصيل — مشكلة الأمن فى الخليج وتطورها ، وتبدل المفهوم ومراحله ، ودخول الخليج الحرب مرحلة الحرب الباردة ، وتناقض النظريتين الأمريكية والسوفيتية ، ثم ظهور المفهوم العربى الخليجى وملامحه .

وبينت فى الفصل الرابع معالم التكامل فى الخليج فى المجالات الاجتماعية

والاقتصادية قبل قيام المجلس ، ثم دور المجلس فى تصحيح المسيرة السابقة واستكمالها مشيرا — فى إيجاز — إلى معالم التكامل الاقتصادى ، فى ضوء الاتفاقية الاقتصادية التى بدأت أولى مراحل تطبيقها فى أول مارس ١٩٨٣ . وفى الفصل الخامس درست النظام القانونى لمجلس التعاون فى ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية ، وناقشت طبيعته القانونية ، فوجدته أقرب إلى المنظمة الإقليمية منه إلى الاتحاد الكنفيدرالى ، واقتضانى إثبات ذلك التوسع بعض الشىء فى الدراسة المقارنة ، ومعايير الإقليمية فى المفاهيم الحديثة .

ثم أنهيت الدراسة بفصل سادس حول أهم نقاطها وهى العلاقات الدولية فى إطار مجلس التعاون ، فمهدت للموضوع بإيضاح مستويات التحليل فى العلاقات الدولية للمنظمات الدولية ، وأوضحت بعد ذلك مقومات التكامل بين أعضاء المجلس فى مجال العلاقات الدولية ، ثم ناقشت جوانب الاختلاف بينها فى موقفها من الدول الشيوعية — وهو اختلاف مرجعه تباين التقدير وتنوع الاجتهاد الهادف إلى الصالح العام ، وليس مرجعه إلى قناعة أيديولوجية تعوق الاتفاق أو التفاهم أو التنسيق . ولذلك وجدت أنه من السهل تحقيق التكامل السياسى بين الأعضاء ، بل سجلت بعض المظاهر المبكرة لهذا التكامل ، حيث اتخذ المجلس موقفا موحدا فى بعض القضايا الدولية ، مما أسبغ عليه طابع الوحدة السياسية ذات الأثر والدور فى العلاقات الدولية .

وأخيرا أوجزت بعض نتائج الدراسة فى خاتمة قصيرة لها . ولما كان الموضوع ودراسته محل اهتمام الجميع على اختلاف ثقافاتهم ، فقد حرصت على تقديم الجوانب الفنية بأكبر ما أمكننى من البساطة والوضوح ، وبأقل

قدر من المصطلحات الفنية والإشارات المرجعية ، مع الحرص فى نفس الوقت على المحافظة على الطابع العلمى فى أسلوب المعالجة وتقسيم الموضوع ، وقد خصصت جزءا فى نهايتها للوثائق الضرورية ، وثبتا بأهم مراجع الدراسة .

وإنى إذ أقدم هذه الدراسة الموجزة ، لآمل أن تفتح الباب لمزيد من الدراسات حول هذه التجربة الهامة . كما آمل أن يجد فيها شباب الأمة العربية وقراء العربية بعض ما يعينهم على تفهم ما يجرى فى الخليج .

والله من وراء القصد ، وهو الهادى إلى أقوم سبيل .

عبد الله الأشعل

الرياض ـ مايو ١٩٨٣